تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة 1950 – 2008

الاستاذ الدكتور قصي قاسم الكليدار

المدرس سعد عزيز ناصر

المعهد التقني المسيب

الخلاصة

تعتبر التجارة الخارجية احدى القطاعات الاقتصادية المهمة في البلدان المتطورة والنامية من خلال دورها الايجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني , وتوفير السلع الإنتاجية والاستهلاكية الضرورية وينطلق البحث من فرضية أمكانية مساهمة التجارة الخارجية من خلال نشاطاتها الاقتصادية المختلفة في تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير الدخل القومي .

وفي الجانب النظري تم تعريف التجارة الخارجية وأهميتها وسياستها واستعراض بعض نظريات التجارة الخارجية وفي الجانب التطبيقي ثم قياس وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية التي تخص التجارة الخارجية ولفترات تخص النصف الثاني من القرن العشرين ومن 2002 إلى 2008.

كما تم قياس نسبة الانكشاف الاقتصادي على الاقتصاد الدولي مع بيان مستوى أهمية الصادرات من الدخل القومي وقياس مستوى مشاركة الاستيرادات في الدخل القومي وعرض الميزان التجاري العراقي مع النفط وبدون النفط واظهار الفائض والعجز الحاصل في الاقتصاد العراقي , ومن جانب آخر تم بيان حصة الفرد من الدخل القومي . كما تم حساب تطور حصة الفرد من الصادرات والاستيرات واخيرا تم بيان تأثير تطور التجارة الخارجية على الدخل القومي في العراق.

Absract

The Foreign Trade is the one of the important Economic Sectors Specially in the Development country from increase rates of growth National Income & achieve the Structural changes in National Economy & achieve Important Production & Consumer goods . Research beginning from appear role of the Foreign Trade from especial Economic appointments in condition of Iraq like in old period When the Foreign Trade achieved high development and increase in the National Income . The Research aims to identification Foreign Trade, and importance &policies of it .We showed theories Foreign Trade & practices to measurement & analysis economic point whose related to foreign trade in the second half of last sencery and 2002-2008 & meas- urement ratio of Economic Bare to the National Economy & importance of Exports & Imports from National Income and Measurement of Iraqi Balance of Trade with oil & without oil and appear Surplus Deficit in Iraqi Economy . Personal Mean of National Income & Development of Personal Mean of Exports & Imports & Measurment effect of Increase foreign Trade to National Income in Iraq.

مقدمـــــة

منذ أقدم العصور مارست الأمم التبادل التجاري ولكن حجمه كان صغيرا" ومقتصرا" على أنواع معينة من السلع نظرا" لظروف الإنتاج والنقل والمواصلات في تلك العصور الغابرة إلا أن التبادل التجاري توسع كثيرا" وتطور نوعيا" بعد قيام الثورة الصناعية في أوربا. وفي هذه الأيام يصعب تصور دولة معينة تعيش في عزلة عن العالم الخارجي دون علاقات تجارية خارجية. وكانت الصادرات من إقليم وادي الرافدين خلال العصر البابلي القديم تشمل السلع الزراعية والمصنعة مثل الألبسة الجاهزة والمنسوجات والسلع المعدنية المستوردة (محمد نوري 1980) [13] ص163 ويحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة بارزة في اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على السواء

حيث يشكل رافدا حيويا في تكوين الدخل القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية وتعتبر التجارة الخارجية احد الركائز الأساسية للاقتصاد القومي ويؤدي دورا استراتيجيا بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية كما ان اختيار ستراتيجية معينة للتنمية يتأثر بالموقف في هذا القطاع (المرسومي 1982) [14] ص 183وكلما ارتفعت نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الدخل القومي في اي دولة كلما ازدادت التنمية فيها (زاكس 1969)[5] ص173 كما تدل حصة التجارة الخارجية من الدخل القومي في حد ذاتها على درجة التطور الاقتصادي والتخلف في دولة معينة (العطار1972) [8] ص50 وان التجارة الخارجية لها أهميتها في اي ستراتيجية تنموية (الأمين 1975)[1] ص 11وتظهر أهمية الصادرات في تصحيح الخلل في هيكل الاقتصاد الذي تبدأ به التنمية الاقتصادية (كرم 1980) [11] ص202 وتعتبر التجارة الخارجية مصدر مهما من مصادر نمو الاقتصاد الوطني في أي بلد من البلدان (كنونة 1987)[12]

مشكلة البحث

إن الدور التنموي للتجارة الخارجية كان ومازال محط جدل في الفكر الاقتصادي, فنجد إن بعض الاقتصاديين يؤيدون أهمية التجارة الخارجية وفائدتها لجميع الدول على السواء ويؤكدون على دورها في حفزالنمو الاقتصادي . في حين نجد أن البعض الاخر من الاقتصاديين يقصرالاهمية و الفائدة للتجارة الخارجية على بلدان معينة على حساب غيرها .

اهمية البحث

يمكن للتجارة الخارجية ان تلعب دورا قائدا لعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لزيادة الطلب على الصادرات في السوق الدولية وتأثيرها على معدل النمو الاقتصادي(عيسى 1973)[9] ص 3 وان التجارة الخارجية لها دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية كما إنها تسهم ايجابيا في زيادة الدخل القومي حيث تمثل الصادرات عامل إضافة مباشر للدخل أما الاستيرادات بالرغم من تسرب جزء من الدخل إلى الخارج . فهي تساهم أيضا في زيادة معدل نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على مستلزمات الإنتاج والسلع الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية . وان قطاع التجارة الخارجية يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العراقي يبدو ذلك جليا من النسبة المرتفعة للصادرات والاستيرادات ومجمل التجارة الخارجية الى الناتج القومي . وتكون الصادرات في مراحل التنمية الأولى احد المحددات الستراتيجية المهمة لمعدل نمو الدخل القومي لان عملية التنمية في المراحل الأولى تعتمد بصفة أساسية على استيرادات السلع الإنتاجية والاستهلاكية وهذا يعني ان معدل النمو تحدده جزئيا القدرة على الاستيراد ولكن القدرة على الاستيراد بدورها تتحدد أساسيا بمعدل نمو الصادرات ومن هنا يستمد معدل نمو الصادرات أهمية في تحديد معدل نمو الدخل القومي (سالم 1979)[6] ص7 ,8 ، وتعتبر التجارة الخارجية هي القوة المحركة للنمو الاقتصادي في بعض البلدان كما أسهمت في كثير من انجازات النمو في بعضها الأخر(بكر2009)[2] ص67 .

فرضية البحث :

مع ما سبق ان حققته التجارة الخارجية من انجازات في مجال النمو الاقتصادي وتطور الدخل القومي في دول متقدمة او نامية أخرى . فهل يمكن في ظل ظروف العراق الحالية أن تحقق التجارة الخارجية تطورفي الدخل القومي ؟

حدود البحث : يتحدد بالمدة من عام 1950 ولغاية 2008 في العراق .

هدف البحث:

بيان الأهمية النسبية للتجارة الخارجية من الدخل القومي من خلال تطبيق النموذج القياسي والوسائل الاحصائية المناسبة

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في استعراض المعلومات واستخدام المنهج التحليلي والوسائل الاحصائية في الموضوع واستعراض سياسة التجارة الخارجية وكذلك استعراض بعض نظريات التجارة الخارجية .

الأسلوب الرياضي والقياسي المستخدم :

تم استخدام الأسلوب الرياضي البسيط لقياس استعراض أهمية التجارة الخارجية من الدخل القومي .

و لقياس نسبة الانكشاف الاقتصادي والنسب الأخرى .

كما تم استخدام القياس الاقتصادي بأسلوب الانحدار الخطي البسيط لتحديد تأثير التجارة الخارجية على نمو الدخل القومي .

حيث تمثل التجارة الخارجية المتغير المستقل (X) .

ويعتبر المتغير التابع الدخل القومي (Y) .

كما إن الدالة التالية تمثل العلاقة الخطية بين المتغير المستقل التجارة الخارجية (X) وبين المتغير التابع الدخل القومي (Y) :

$$Yi = a + b\,Xi + E$$

الجانب النظري :

المحور الاول / اسباب قيام التجارة الخارجية واهميتها وسياستها

(1) أسباب قيام التجارة الخارجية .

ان أقطار العالم ترتبط كلها في الواقع بعضها ببعض ارتباطا وثيقا عن طريق التجارة الخارجية ويرتبط ببعضها البعض تجاريا . وقد تزداد حجم التجارة الدولية خلال العقود الأخيرة للقرن الماضي بنسب فاقت معدل الزيادة في الإنتاج والدخل العالميين . وقد انعكس ذلك في حركة واسعة للأفراد ورأس المال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية وأصبحت أسواق رؤوس الأموال الدولية أكثر تكاملا من السابق وأصبح من الضروري دراسة

اثر التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي على الدخل والإنتاج لأهميته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي(السيدعلي) [7] ص207.

(2) أهمية التجارة الخارجية وطبيعتها .

ان تبادل السلع والخدمات على النطاق الدولي تعد أهم عنصر كمي في العلاقات الاقتصادية الدولية . إما المحتوى الجوهري الأخر لتلك العلاقات فيشمل على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال من بلد لآخر . وان لكل قطر نظامه النقدي خاص به وكلما زاد مستوى الدخل زاد حجم التجارة وليس هناك من بلد يستطيع ان ينتج كل ما يحتاجه من السلع حتى ولو كان ذلك البلد متقدما صناعيا او زراعيا . وهذا وحده سبب كاف لقيام التجارة الخارجية فتبادل السلع والخدمات بين الأقطار المختلفة يقوم على نفس المقتضيات الاقتصادية الأساسية للتبادل بين الأقاليم المختلفة لنفس البلد .وان السبب في قيام التجارة الخارجية هو التخصيص وتقسيم العمل وعدم إمكانية بلد معين من إنتاج كل ما يحتاجه ويكفيه من السلع الدولية الراهنة لذلك يلجأ إلى التجارة الدولية (السيد علي)[7] ص207.

ودور التجارة الخارجية في تنمية البلدان النامية تتضمن ثلاث اهداف وهي :

أ – لاغراض الانتاج : دور التجارة الخارجية في تزايد الاستيرادات الضرورية من مستلزمات التنمية[17] ص .

ب – لاغراض التراكم :دور التجارة الخارجية في تكوين رأس المال لتمويل التنمية[16] ص457 .

ج – لاغراض التنمية :دور التجارة الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية للاقتصاد بما يحقق التنمية[2] ص85.

(3) سياسة التجارة الخارجية:

طور الكلاسيكيون منذ قرنين من الزمن تحليلا اقتصاديا عن سياسة التجارة الخارجية قائما على أساس مبدأ الميزة النسبية وحددوا على أساسه المردودات والعوائد الاقتصادية التي يمكن للأقطار المتاجرة مع بعضها للحصول عليها , ومادامت هذه الأقطار راغبة بالمتاجرة فيمكن الحصول على أرباح أكثر من التجارة بدون وضع قيود عليها أي سيادة التجارة الحرة . وكان حجة هؤلاء أن أي تقييدات على حرية التجارة ستقلل من حجم التجارة وستحد من رفاه البلد اقتصاديا

وبالرغم من الدفاع اللامتناهي عن حرية التجارة والبرهنة اقتصاديا عن فوائدها الكثيرة للأطراف المتعددة من البلدان فقد ندر من اتبع سياسة تقوم على حرية التجارة في كل او معظم الأقطار الرأسمالية حيث إنها تضع عوائق كثيرة لإيقاف تدفق السلع الأجنبية إلى داخل أسواقها وذلك لحماية المشاريع والصناعات المحلية في تلك الدول لأنها تحقق إيرادات مستلمة من قبل الدولة , وكذلك العمل على تخفيض الاستهلاك من تلك السلع المستوردة , كذلك لمنع إغراق السوق المحلية من قبل الموردين الأجانب وزيادة تشغيل العمال في داخل البلد عن طريق تقييد الاستيرادات من الخارج وكذلك التعلق بحجة الأمن القومي لغرض حماية الصناعة ومنها صناعة الأسلحة لأغراض الدفاع الوطني كحماية الزراعة ولإطعام الشعب إذا حاصره العدو[7] ص213 .

وخلاصة القول وهذا يتفق مع رأي الباحثين ومنذ ظهور الدولة القومية لم تصادف محاولات حرية التجارة إلا مدى محدود من النجاح بينما جرت محاولات لخلق وحدات اقتصادية تتألف من عدة أقطار لأسباب اقتصادية وسياسية مختلفة مثل السوق الأوربية المشتركة والأسواق الخليجية ,والسوق الحرة في جنوب شرق آسيا وغيرها .

المحور الثاني / نظريات التجارة الخارجية :

(1) **النظرية الميركنتيلية في التجارة :** وهي النظرية التي سادت في القرن السادس عشر في بلدان مثل بريطانيا واسبانيا وفرنسا وهولندا . وان أهم طريق لدى أي بلد ما لكي يصبح غنيا وقويا هو ان يصدر أكثر مما يستورد. ويسوى الفرق بين الصادر والوارد بتدفق المعادن النفيسة غالبا (الذهب) الى الداخل وكلما استحوذ بلد على ذهب أكثر أصبح أعظم غنى واشد قوة . ومن ثم تبنى الميركنتيليون فكرة ان الحكومة تنمي الصادرات وتقييد الواردات حيث تستحيل على كل البلدان ان تحقق فائض صادرات في نفس الوقت حيث ان كمية الذهب الموجود ثابتة في أي فترة زمنية فان ما يكسبه بلد لابد ان يكون على حساب بلدان أخرى[4] ص10.

(2) **نظرية التوازن التلقائي :** وقد اعتمد دافيد هيوم في تحليله للعلاقات التجارية الدولية على ما اسماه نظرية التوازن التلقائي حيث افترض ان المعدن النفيس يتوزع تلقائيا على البلدان الداخلة في علاقات تجارية دون الحاجة الى تدخل الدولة .فاذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي يودي ذلك الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات مما يؤدي الى انخفاض صادراتها وزيادة وارداتها وبذلك يحدث عجز في ميزانها التجاري وعليه يتم تسرب الذهب الى الخارج.

وعلى العكس في حالة نقص المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع حجم نشاطها الاقتصادي يؤدي الى انخفاض أسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها وبالتالي سوف يتم تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي [4] ص10.

(2) **نظرية تقييد التجارة :** ان الاقتصادي جون ستيوارت ميل هاجم دافيد هيوم في التوازن التلقائي على أساس عدم وجود علاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار وبذلك نجد انه يصل إلى أن من مصلحة الدولة إن تقييد تجارتها بالدرجة التي تؤدي إلى وجود فائض في ميزانها التجاري . ولقد ميز جون ستيوارت ميل بين التجارة الخارجية الايجابية والتي يقصد بها المستندة على صناعه قائمة بحيث يعتمد التصدير على ما ينتجه عنصر العمل وليس الطبيعية . وبين التجارة الخارجية السلبية وهي التي تعتمد أساسا على ما تنتجه الطبيعة وليس العمل [4] ص28 .

(3) **نظرية التجارة الحرة (نظرية الميزة المطلقة):**وقد تبنى هذه النظرية الاقتصادي المشهور ادم سميث حيث هاجم النظرية الميركنتيلية عن التجارة , ودعا بدلا منها إلى التجارة الحرة باعتبارها أحسن سياسة لدول العالم . ويرى ادم سميث إن التجارة الحرة يمكن عن طريقها لكل بلد ان يتخصص في إنتاج السلع التي فيها ميزة مطلقة (أي يمكن أن ينتجها بكفاءة اكبر من غيره من الأقطار) ويستورد تلك السلع التي لا تتوافر فيها ميزة مطلقة (تنتجها بكفاءة اقل) ويمكن لهذا التخصص الدولي للعوامل في الإنتاج ان يؤدي إلى زيادة الناتج

العالمي تتقاسمها الأقطار المتعاملة فيما بينها . ومن ثم فليس من اللازم أن يكون مكسب كل بلد ما على حساب الأقطار الأخرى فكل الأقطار يمكن ان يتحقق فيها الكسب في آن واحد[4] ص28.

(4) **نظرية الميزة النسبية (نظرية التكاليف النسبية):**حيث ان ديفيد ريكاردو تبنى هذه النظرية وانه فرض ان المنافسة التامة لابد أن تكون سائدة وكذلك فرض حرية وسهولة انتقال عنصر العمل كما فرض إن اجر العامل وحده هو الذي يحدد تكاليف الإنتاج وأكثر في أمثلته التي ساقها بان التخصص الدولي وفقا لمبدأ النفقات النسبية يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين ما اسماه الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن احد السلعتين بالنسبة للأخرى . وقد تعرضت آراء ريكاردو إلى انتقادات عديدة من حيث صعوبة انتقال عنصر العمل من بلد لآخر , وكذلك من ناحية تحديد تكاليف الإنتاج فان عنصر العمل هو احد عناصر الإنتاج وليس وحده الذي يحدد تكاليف الإنتاج ولكن يمكن تفسيره بدلالة تكلفة الفرصة. وقد وضح جون ستيوارت ميل ان القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة إنتاجها وإنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع البلد الأخر وان توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسية هما حجم الطلب ومرونة طلب كل من البلدين على سلع البلد الآخر[10] ص .

(5) **نظرية التجارة الحديثة في التجارة الدولية :**وتسمى بنظرية هكشر – اوهلين . وقد رأينا إن أساس التجارة هو الاختلاف في أسعار السلع النسبية قبل التجارة بين بلدين . ويستند هذا الفرق بدوره إلى فرق في عوائد عوامل الإنتاج أو في التكنولوجيا او في الأذواق بين البلدين . ان فارقا في عوائد عوامل الإنتاج أو التكنولوجيا يؤدي إلى فارق في شكل وموضع منحنى إمكانيات الإنتاج لكل بلد وما لم يحيد هذا الفارق في الأذواق فسوف يؤدي الى أسعار سلعية نسبية مختلفة وتجارة متبادلة الميزة . ومع ذلك وحتى إذا كان للبلدين نفس عوائد عوامل الإنتاج والتكنولوجيا تماما (وبالتالي منحنيات إنتاج متطابقة) فان فرق الأذواق يمكن أن يكون أساس التجارة المتبادلة الميزة.

وتركز نظرية هكشر – اوهلين على الفرق في العوائد النسبية لعوامل الإنتاج وأسعار العوامل بين الأقطار كأهم سبب للتجارة . ويعتبر ذلك أفضل من الأسلوب الكلاسيكي في النظريات السابقة[20],[19] ص 272, ص 300 وتتبأ هذه النظرية بان كل بلد سوف يصدر السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملا وفيرا ورخيصا نسبيا ويستورد السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملا أكثر ندرة وتكلفة نسبياً , فالبلد الذي يتوفر فيه العمل فانه يقوم بتصدير السلع الصناعية التي تنتج مثل هذه السلع إما البلد الذي يتوفر فيه رأس المال فانه يقوم بتصدير السلع التي تحتاج إلى تكنولوجية متطورة في إنتاجها وهكذا وبهذه الطريقة العامة استطاعت الصين أن تغرق الأسواق بالسلع التي تحتاج إلى أيدي عاملة في صناعتها.

الجانب التطبيقي والتحليلي :

اولا: تطوراهمية التجارة الخارجية في العراق للمدة (1950– 2008):

لقد تطورحجم التجارة الخارجية(الصادرات + الاستيرادات) خلال النصف الاخير من القرن العشرين والعقد الاول من القرن الحادي والعشرين حيث بلغ في عام 1950 كانت أكثر من 73 مليون دينار زادت عام 1960 إلى 355 مليون دينار كما زادت في فترة الستينات حتى وصلت إلى أكثر من 525 مليون دينار عام 1969 كما زادت في السبعينات لتصل عام1979 إلى أكثر من 8137 مليون دينار كما زادت في 1980 لتصل إلى أكثر من 11955 مليون دينار وإنخفضت لتصل عام1988 إلى 4966 مليون دينار كما انخفضت مرة أخرى عام 1989إلى 1964مليون دينار لتصل عام 1991 إلى حوالي 199 مليون دينار ووصلت في نهاية التسعينات عام 1999 إلى4154639 مليون دينار وفي عام 2002 إلى حوالي5969886 مليون دينار لتصل عام 2008 إلى 11890048مليون دينار كما هو واضح من ملحق الجدول (1).

ثانيا: تطور الدخل القومي في العراق للمدة (1950– 2008):

لقد تطور حجم الدخل القومي خلال النصف الاخير من القرن العشرين والعقد الاول من القرن الحادي والعشرين تطورا كبيرا حيث بلغ في 1950 كان أكثر من 158 مليون دينار زاد عام 1960 إلى اكثر من 437 مليون دينار كما زاد في فترة الستينات حتى وصل إلى أكثر من 826 مليون دينار عام 1969 كما زاد في السبعينات ليصل عام1979 إلى أكثر من 10588 مليون دينار كما زاد في 1980 ليصل إلى أكثر من15323 مليون دينار وزاد ليصل عام1988 إلى 17367 مليون دينار وانخفض عام 1989إلى 17238مليون دينار ليصل عام 1991 إلى حوالي 19140 مليون دينار ووصل في نهاية التسعينات 1999 إلى 3888852 مليون دينار وفي عام 2002 إلى حوالي 5247290 مليون دينار ليصل عام 2008 إلى 147641254مليون دينار كما هو واضح من ملحق الجدول(1).

ثالثا: الاهمية النسبية للتجارة الخارجية من الدخل القومي العراقي للمدة(0 195 – 2008):

وتعد الأهمية النسبية للتجارة الخارجية بالنسبة الى الدخل من المؤشرات المهمة لقياس أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي من جهة وكما ان لقياس درجة الانكشاف الاقتصادي من جهة أخرى وقد أصبح من المؤكد انه كلما ارتفعت هذه النسبة في بلد من البلدان كلما ازداد اثر الاتجاهات غير الملائمة لعملية التنمية الاقتصادية حيث توضح النسبة المرتفعة لهذه العلاقة مقدار انعكاس الآثار الاقتصادية السلبية على الاقتصاد القومي من جراء الظروف والاتجاهات غير الملائمة في مجال التجارة الدولية وفي اقتصاديات الدول المتقدمة . ويعتبر العراق في مقدمة الدول التي تمثل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من دخلها القومي كما هو واضح من ملحق الجدول (1).

1–فترة الخمسينيات (1950 – 1959) فقد بلغت أهمية التجارة الخارجية من الدخل القومي عام 1950 (46%) وفي عام 1959 بلغ (80%) وبمتوسط للفترة بلغ (63%)

2–فترة الستينيات (1960 –1969) فقد بلغت أهمية التجارة الخارجية من الدخل القومي عام 1960 بلغ (81%) وفي عام 1969 بلغ (64%) وبمتوسط للفترة بلغ (70%) .فقد زادت اهمية التجارة الخارجية بشكل

ملحوظ في العراق خلال النصف الثاني من الخمسينات والنصف الاول من الستينات وذلك لزيادة استيرادات العراق من مستلزمات التنمية بعد فترة الاعمار التي استمرت خلال هذه الفترة .

3-فترة السبعينيات (1970-1979) فقد بلغت أهمية التجارة الخارجية من الدخل القومي عام 1970 94% وفي عام 1979 99% وبمتوسط للفترة 97% وذلك لزيادة الاستيرادات للمستلزمات التنموية ولاستهلاكية على حد سواء في هذه الفترة.

4-فترة الثمانينيات (1980-1989) قد بلغت أهمية التجارة الخارجية من الدخل القومي عام 1980(98%)وفي عام 1986بلغ (34%)وفي عام 1989 بلغ (11%) ,بمتوسط للفترة بلغ 55% وقد انخفضت اهمية التجارة الخارجية في هذه الفترة لحدوث الحرب العراقية-الايرانية.

5-فترة التسعينيات (1990-2002) حيث بلغت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية من الدخل القومي عام 1990 (12%) ثم انخفضت الى أدنى مستوى لها في الأعوام 1991 , 1992 حيث بلغت (1%) وبلغت عام 1993 (5%) ثم (10%) عام 1994 آخذة بالتذبذب حتى عام 1997 حيث بلغت (11%) , ولا يعني هذا الانخفاض في الأهمية النسبية أن هناك مصادر أخرى للدخل القومي غير الاعتماد على الصادرات النفطية خصوصا ولكن كان التأثر واضحا بالحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق نتيجة دخوله الكويت . وبعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة بما يسمى (النفط مقابل الغذاء والدواء) عادت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية إلى الارتفاع مرة أخرى حيث بلغت للأعوام 1998و1999ما نسبته (136% , 107%) على التوالي أما في الاعوام 2000و2001و2002فقد بلغت الأهمية النسبية (145%و162%و114%) على التوالي . ومما يلاحظ ان التجارة الخارجية في العراق تمثل حصة كبيرة من الدخل القومي وتعتبر مثلا واضحا لاقتصاديات التصدير وخاصة للنفط وان النشاط الاقتصادي يعتمد اعتمادا كبيرا على ارتفاع نسبة الصادرات وارتفاع نسبة الاستيرادات وكذلك السماح للاستيرادات بدون تحويل خارجي أي السماح لدخول رؤوس أموال أجنبية للاستثمار داخل العراق . وبالرغم من ان الأهمية النسبية المرتفعة للتجارة الخارجية من الدخل القومي فإنها لا تعتبر مؤشرا لدرجة التطوير والتخلف الاقتصادي إلا إنها تشير إلى مدى ارتباط الاقتصاد في مبادلاته السلعية مع العالم الخارجي . كما هو واضح في الجدول (1).

6-الفترة من عام (2003 – 2008) كان هناك انخفاضا ملحوظا في الأهمية النسبية للتجارة الخارجية في عام 2003 حيث بلغت ما نسبته 2% تأثرا بالظروف التي رافقت الحرب والاحتلال وتوقف الأنشطة الاقتصادية بصورة عام لفترة طويلة إذ لم تكن هناك دولة أو أجهزة تستطيع الإحصاء أو التسجيل . فيما بلغت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية من الدخل القومي 28% عام 2004 ثم بدأت بالانخفاض للسنوات اللاحقة من 12%, 9% , 6% , للسنوات 2005 , 2006 , 2007 , على التوالي وهي نسب مشكوك في دقتها فلم تكن هناك أرقام دقيقة للاستيرادات بسبب انفتاح الحدود وعدم ضبطها من قبل السلطات الحكومية . وقد تحسنت الأهمية النسبية عام 2008 لتصل إلى 34% تقريبا وهو رقم مقبول كما هو واضح من الجدول (1) .

الجدول (1) يوضح متوسط الاهمية النسبية للتجارة الخارجية من الدخل القومي .

الفترة المدروسة	متوسط الاهمية النسبية للتجارة الخارجية الى الدخل القومي
1959 – 1950	%63
1969 – 1960	%70
1979 – 1970	%97
1989 – 1980	%55
1997 – 1990	%10,4
2002 – 1998	%132,8
2008 – 2003	%18,5

المصدر :ملحق جدول(1).

رابعا:نسبة الانكشاف الاقتصادي العراقي على الاقتصاد الدولي للمدة (1950-2008) :

تعتبر نسبة الانكشاف الاقتصادي من المؤشرات المهمة لقياس أهمية التجارة الخارجية لبلد ما وكذلك يوضح ذلك مدى ونسبة الانكشاف الاقتصادي للاقتصاد العراقي على الاقتصاد الدولي فنلاحظ بان هذا المؤشر نسبة الانكشاف الاقتصادي من الناتج المحلي الاجمالي هي نسبة مقاربة لمؤشرنسبة اهمية التجارة الخارجية من الدخل القومي وذلك للفترات التي تم دراستها ومتابعتها فيلاحظ من الجدول (2) .

(1)فترة الخمسينات (1950 -1959) :فقد بلغ معدل او نسبة الانكشاف الاقتصادي لعام 1950 (31%) وبلغ عام 1959(61%) وبمعدل للفترة (46%) .

(2)فترة الستينات (1960 -1969): فقد بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي لعام 1961 (59%) وعام 1969 (51%) وبمعدل للفترة (55%) .

(3)فترة السبعينات (1970 -1979): فقد بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي لعام 1970 (48%) وعام 1979 (70%) وبمعدل للفترة (59%) وهذه النسب تعود الى زيادة الاستيرادات في الخمسينات والستيتات والسبعينات .

(4)فترة الثمانينات(1980-1989): فقد بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي لعام1980(98%) ولعام1988(24%) أي أنها انخفضت نتيجة الحرب العراقية – الإيرانية وفي عام 1989 (9%) وما بعده انخفضت نسبة الانكشاف الاقتصادي نتيجة الحرب والحصار الذي فرض على العراق.

(5)فترة التسعينات إلى عام 2002 :استمر الحصار منذ بداية التسعينات لحين توقيع مذكرة التفاهم مع العراق والأمم المتحدة التي فرضت سيطرة الأمم المتحدة على النفط كما ذكرنا فيما سبق في الأهمية النسبية للتجارة الخارجية وبعدها السماح للاستيراد بدون تحويل خارجي فزادت نسبة الانكشاف الاقتصادي على الاقتصاد الدولي منذ عام 1998 حيث بلغت (120 %) وكذلك للسنوات التي تلتها ثم انخفضت في عام 2002 إلى (101%). كما هو واضح من الجدول (2).

(6)فترة ما بعد عام 2003 الى 2008 :انخفضت نسبة الانكشاف الاقتصادي الى 20% عام 2003 متأثرة هي الأخرى بأوضاع الحرب والاحتلال التي كانت قائمة آنذاك ثم بلغت 22% عام 2004 وانخفضت بعدها الى

10% , 8% , 5% , للأعوام 2005 , 2006 ,2007 على التوالي أما في عام 2008 فان نسبة الانكشاف الاقتصادي قد ارتفعت فبلغت 33%كما هو واضح من الجدول(2) .

الجدول (2) يوضح نسبة الانكشاف الاقتصادي على الاقتصاد الدولي للمدة (1950 – 2008)

الفترة المدروسة	متوسط نسبة الانكشاف الاقتصادي
1950 – 1959	%46
1960 – 1969	%55
1970 – 1979	%59
1980	%98
1988	%24
1989	%9
1998	%120
2002	%101
2003	%20
2004	%22
2005	%10
2006	%8
2007	%5
2008	%33

المصدر:ملحق جدول (1).

خامسا:الاهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي العراقي للمدة (1950 -2008) :

وتتضمن الأهمية النسبية للصادرات في الاقتصاد العراقي من الدخل القومي لتصدير السلع كان أغلبها من النفط الخام .

(1)فترة الخمسينات (1950 -1959): وقد تراوحت الأهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي بنسبة (28%) عام 1950 فزادت الى (54%) عام 1959 وبمتوسط للفترة بلغت (41%) .

(2)فترة الستينات(1960 -1969): وقد تراوحت الأهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي بنسبة (53%) لعام 1960واصبحت النسبة (45%) عام 1969.

(3)فترة السبعينات (1970 -1979): وقد تراوحت الأهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي نسبة (44%) عام 1970 زادت الى (60%) في عام 1979 .

(4)فترة الثمانينات (1980- 1989): وقد انخفضت الأهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي نتيجة الحرب العراقية – الإيرانية الى نسبة (51 %) عام 1980 وأصبحت (10%) عام 1989 لان الصادرات في العراق تعتمد على النفط .

(5)فترة التسعينات (1990 – 2002): واستمرت الأهمية النسبية للصادرات بالانخفاض إلى 1993 ففي عام 1990 أصبحت 4% وبدأت بالزيادة بعد أن تم توقيع مذكرة التفاهم مع العراق والامم المتحدة فقد بدأت تزداد الأهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي منذ عام 1994 فأصبحت عام1995 (13%)ووصلت

عام1996الى (20%) ثم زادت عام 1999الى(91%) وفي عام 2000الى(136%) , 2001الى (142%) وانخفضت عام 2002 الى(93%) .

(6)الفترة من (2003 – 2008): انخفضت الأهمية النسبية للصادرات الى (4%) عام 2003 نتيجة الحرب التي كانت قائمة والتي عطلت معظم الحياة الاقتصادية في العراق ثم كانت (6%) , (4%) , (5%) , (4%) , للأعوام 2004 , 2005 , 2006 , 2007 على التوالي أما في عام 2008 فقد وصلت الى(36%) نتيجة تحسن صادرات العراق النفطية. كما هو واضح في ملحق الجدول (2).

جدول (3) يوضح الاهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي .

الفترة المدروسة	الاهمية النسبية للصادرات من الدخل القومي
1959 – 1950	%41
1969 – 1960	%45
1979 – 1970	%60
1989 – 1980	%24
2002 – 1990	%56
2008 – 2003	%4

سادسا :الاهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي العراقي للمدة(1950– 2008):

ومن المؤشرات المهمة لقياس أهمية التجارة الخارجية هي مستوى أهمية الإستيرادات من الدخل القومي وتتضمن أهمية الإستيرادات في الاقتصاد العراقي من الدخل القومي مختلف السلع والخدمات ومن ضمنها السلع الغذائية والسلع التي تستخدم في التنمية .

(1)فترة الخمسينات (1950 – 1959): وقد تراوحت الأهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي بنسبة (19%) عام 1950 زادت إلى (25%) عام 1959 .

(2)فترة الستينات (1960 – 1969): وقد تراوحت الأهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي بنسبة (29%) عام 1960 وانخفضت إلى(19%) عام 1969 .

(3)فترة السبعينات (1970 – 1979): وقد تراوحت الأهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي بنسبة (20%) عام 1970 ثم انخفضت إلى(16%) عام1979 .

(4)فترة الثمانينات(1980 – 1989): وقد تراوحت الأهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي بنسبة (14%) عام 1980 حتى وصل إلى(11%) عام 1988 نتيجة الحرب العراقية –الإيرانية وقد انخفضت الإستيرادات عام 1989 حيث وصلت إلى (1%) .

(5)فترة التسعينات (1990 – 2002): وقد استمرت الاستيرادات بالانخفاض نتيجة حرب الخليج والحصار على العراق ففي عام 1990 بلغت (8%) وانخفضت إلى (1%) في عامي 1991, و1992 واستمرت (4%) , (3%) , (2%) , للأعوام 1993, 1994, 1995, على التوالي . إذ بدأت الإستيرادات بدون تحويل خارجي

في سنة 1994 . ثم بدأت بالارتفاع الى (12%) , (13%) , (16%) , للأعوام 1997 , 1998, 1999 على التوالي واستمرت بالارتفاع التدريجي حتى وصلت عام 2002 ما نسبته (21%) .

(6)الفترة من عام (2003 – 2008): انخفضت الأهمية النسبية للإستيرادات من الدخل القومي إلى (0,1%) عام 2003 فيما ارتفعت الى (22%) عام 2004 واستمرت بالانخفاض للأعوام اللاحقة فكانت (8%) , (4%) , (6%) , للأعوام 2005 , 2006 , 2007 على التوالي وزادت عام 2008 إلى (22%) . كما هو واضح من ملحق الجدول (2) .

جدول (4) يوضح الاهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي .

الفترة المدروسة	الاهمية النسبية للاستيرادات من الدخل القومي
1959 – 1950	%26
1969 – 1960	%24
1979 – 1970	%24
1989 – 1980	%16
2002 – 1990	%10
2008 – 2003	%10

سابعا : الميزان التجاري العراقي مع النفط وبدون النفط للمدة (1950 – 2008):

ومن المؤشرات المهمة لقياس أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد أي دولة هو الميزان التجاري ويظهر من ملحق الجدول (2) ان الميزان التجاري مع النفط:لا يظهر عجزا تجاريا في معظم السنوات . للسنوات الخمسينات والستينات والسبعينات واستمر لغاية سنة 1985 وبعدها ظهر تأثير الحرب العراقية الإيرانية في العجز لسنوات قليلة ثم ظهر العجز مرة ثانية بعد حرب الخليج ولكن ومنذ عام 1994 رجع الميزان التجاري مع النفط بدون عجز ما عدى السنوات 2004 , 2005, 2007 .

ولكن الميزان التجاري بدون النفط: فهو يعاني من عجز دائم منذ 1950 ولغاية 2002 وكذلك الأعوام 2004, 2007, 2008 ويظهر من ملحق الجدول (2) تزايد العجز على مدى السنوات فزاد العجز في الستينات عن الخمسينات ثم زاد العجز في السبعينات ثم زاد العجز في الثمانينات ولكن سنة 1991 عند بدء حرب الخليج والحصار انخفض لمدة سنتين ثم عاد العجز يتزايد لغاية عام 2008 ما عدى . وهذا العجز في الميزان التجاري ناتج عن اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط وترك بقية القطاعات الاقتصادية متخلفة ولا تستطيع أن تزيل هذا العجز . وكذلك نتيجة للدخول في حروب مستمرة وحصار وعدم حصول الاستقرار السياسي في البلد مما أدى إلى تدهور الاقتصاد بل وهروب رؤوس الأموال خارج القطر وخروج الكفاءات العلمية ورجال الأعمال بل وحصول احتلال للعراق وتبديد موارده وثرواته وتدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي .

جدول (5) يوضح الميزان التجاري مع النفط مرة وبدون النفط مرة اخرى .

الفترة المدروسة	الميزان التجاري مع النفط	الميزان التجاري بدون النفط
1959 – 1950	63.3	- 58.07
1969 – 1960	151.7	- 125.8
1979 – 1970	1240.9	- 852.55
1989 – 1980	9803.5	- 1825.09
2002 – 1990	1596139.2	- 95366.50
2008 – 2003	-5992578408.8	- 1354285645.93

ثامنا– تطور حصة الفرد الواحد من التجارة الخارجية ومقارنتها بحصة الفرد من الدخل القومي :

يلاحظ ان حصة الفرد من التجارة الخارجية عام 1950 (13،910) دينار زادت إلى (51،240) دينار عام 1960 وبمقارنتها بحصة الفرد من الدخل القومي لعام 1950 بلغت (46،3%) وأصبحت لعام 1960 (81،5%) وبلغ المتوسط للفترة حوالي(69%) كما يلاحظ أن حصة الفرد من التجارة الخارجية عام 1961 (50،780) دينار زادت عام 1969 إلى(57،420) دينار وبمقارنتها بحصة الفرد من الدخل القومي لعام 1961 بلغت(72،2%) أصبحت عام 1969(63%) ويلاحظ أن حصة الفرد من التجارة الخارجية عام 1970 (61،690) دينار زادت إلى (903،100)دينار عام 1980 وبمقارنتها بحصة الفرد من الدخل القومي لعام 1970 بلغت (64،3%) أصبحت عام 1980 (78،0%) وان حصة الفرد من التجارة الخارجية لعام 1981 بلغ(396,410) أصبحت عام 1990(123,430) وبمقارنتها بحصة الفرد من الدخل القومي بلغت(11،6%) وقلت النسبة عند مقارنة حصة الفرد من التجارة الخارجية مع حصة الفرد من الدخل القومي في عام 1993 (5،3%) فقط بينما بلغت عام 2002 هذه النسبة (113،8%) أي زادت التجارة الخارجية أكثر من لستينات والسبعينات كل من حصة الفرد من الصادرات والاستيرادات وفي الثمانينات فقد انخفضت حصة الفرد بالنسبة للصادرات والاستيرادات وفي التسعينات بدأت الزيادة حتى عام 2008 بالنسبة للصادرات والإستيرادات لستينات والسبعينات كل من حصة الفرد من الصادرات والاستيرادات وفي الثمانينات فقد انخفضت حصة الفرد بالنسبة للصادرات والاستيرادات وفي التسعينات بدأت الزيادة حتى عام 2008 بالنسبة للصادرات والإستيرادات للستينات والسبعينات كل من حصة الفرد من الصادرات والاستيرادات وفي الثمانينات فقد انخفضت حصة الفرد بالنسبة للصادرات والاستيرادات وفي التسعينات بدأت الزيادة حتى عام 2008 بالنسبة للستينات والسبعينات كل من حصة الفرد من للستينات والسبعينات كل من حصة الفرد من الصادرات والاستيرادات وفي الثمانينات فقد انخفضت حصة الفرد بالنسبة للصادرات والاستيرادات وفي التسعينات بدأت الزيادة حتى عام 2008 بالنسبة للصادرات والإستيرادات الصادرات والاستيرادات وفي الثمانينات فقد انخفضت حصة الفرد بالنسبة للصادرات والاستيرادات وفي التسعينات بدأت الزيادة حتى عام 2008 بالنسبة للصادرات والإستيرادات للصادرات والإستيرادات الدخل القومي عند السماح للاستيراد بدون تحويل خارجي في 1997 .

جدول (6) يوضح حصة الفرد العراقي من التجارة الخارجية ومن الدخل القومي .

الفترة المدروسة	حصة الفرد العراقي من التجارة الخارجية	حصة الفرد العراقي من الدخل القومي
1959 – 1950	35.2	46.8
1969 – 1960	57.4	77.6
1979 – 1970	259	325.4
1989 – 1980	351.8	862.5
2002 – 1990	95809.9	94152.2
2008 – 2003	450050.4	2178609.9

تاسعا– تطور حصة الفرد من الصادرات والاستيرادات : فقد زادت خلال الخمسينات والستينات والسبعينات كل من حصة الفرد من الصادرات والاستيرادات اما في الثمانينات فقد انخفضت حصة الفرد بالنسبة للصادرات والاستيرادات بسبب الحرب العراقية – الايرانية . ثم بدأت حصة الفرد من الصادرات والاستيرادات بالزيادة في التسعينات واستمرت بالزيادة حتى عام 2008 .

جدول (7) يوضح حصة الفرد العراقي من الصادرات ومن الاستيرادات .

الفترة المدروسة	حصة الفرد العراقي من الصادرات	حصة الفرد العراقي من الاستيرادات
1959 – 1950	138.5	75.2
1969 – 1960	294.9	143.2
1979 – 1970	2134	893.2
1989 – 1980	3032.3	1885.4
2002 – 1990	1960108.9	334782.8
2008 - 2003	9562147.7	1390723634

عاشرا– تطبيق النموذج القياسي بواسطة الانحدارالخطي البسيط لمعرفة أثرالتجارةالخارجية في العراق على الدخل القومي :

لطول الفترة وبسبب عدم الاستقرار السياسي ولتغير الظروف الداخلية والعلاقات التجارية الخارجية تبعا لذلك فقد قسمت الفترة إلى عدة فترات زمنية كل واحدة لعشر سنوات وذلك لتقليل اثر التغيرات الخارجية على الفترة . ثم تم اخذ الفترة كلها , وقد تم اعتبار التجارة الخارجية هو المتغير المستقل (Xi) ولكل فترة رقم فمثلا (x1) لفترة الخمسينات , (x2) لفترة الستينات وهكذا وكان الدخل القومي المتغير التابع (Yi) . فكانت النتائج كما يلي :

1- فترة الخمسينات من (1950 – 1959) :

$$Yi = 84.9 + 0.917X1+E1$$

	t	F	SE	BETA	R^2	$A.R^2$	D.W
CON. X1	3.555 8.555	73.181	0.107	0.949	0.901	0.889	1.493

تفسيرالنتائج:

– السمة الأولى من الناحية المنطقية:

ويظهر من النتائج التي ظهرت عند دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية (x1)والدخل القومي(Yi)أن معلمة حد التقاطع في المعادلة (a) أنه يحمل إشارة موجبة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية كما إن معامل التجارة الخارجية ظهر موجب أيضا وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية أيضا .

– السمة الثانية من الناحية الإحصائية :

ويمكن قياس ما يسمى بالمعامل المعياري للانحدار(Coefficient Standarized Regression)ويرمز إليه (بيتا BETA) الذي يتم الحصول عليه من خلال قياس جميع متغيرات المعادلة بأنحرافات معيارية مساوية للواحد الصحيح. فتشير المعلمة (بيتا BETA) في هذه الحالة إلى عدد وحدات الانحراف المعياري الذي يتغير في المتغير التابع أي الدخل القومي(Y) نتيجة تغيير المتغير التوضيحي أي التجارة الخارجية (x1) بوحدة انحراف معياري واحدة. إذا كانت (بيتا BETA)مساوية (0.949)في العلاقة بين التجارة الخارجية والدخل القومي فإن هذا يعني أن الدخل القومي يزداد بمقدار(0.949)وحدة إنحراف معياري تكل زيادة بوحدة واحدة من الانحرافات المعيارية للتجارة الخارجية . ويتبين ان قيمة (R2) نسبة الانحراف من (Y) الموضحة من خلال المتغير(x).فإن 90% من الانحراف في الدخل القومي يتم توضيحه بالانحدار الخطي للتجارة الخارجية أو حوالي 89 % بعد تعديل معامل الارتباط هذا.

– السمة الثالثة من الناحية القياسية:

وتظهر أن قيمة (F)المحتسبة (73.2)هي اكبر من (10) وهذا يعني أن نتائج النموذج القياسي مقبولة ومرضية ويمكن اعتمادها . وإن إختبار (t) المحتسبة (8.6)أكبر من (2) وهذا يعني أن المتغير(x1) أي للتجارة الخارجية معنوي.كما إن قيمة الأخطاء المعيارية (SE) منخفضة وهذا يؤكد معنوية النتائج.

2- فترة الستينات (1960 – 1969) :

$$Yi = -207.2 + 1.9X2$$

	t	F	SE	BETA	R^2	$A.R^2$	D.W
CON. X2	3.592 10.355	107.236	0.092	0.961	0.923	0.914	1.737

تفسيرالنتائج:

-السمة الأولى من الناحية المنطقية:

ويظهر من النتائج التي ظهرت عند دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية (x1)والدخل القومي(Yi)أن معلمة حد التقاطع في المعادلة (a) أنه يحمل إشارة موجبة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية كما إن معامل التجارة الخارجية ظهر موجب أيضا وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية أيضا

- السمة الثانية من الناحية الإحصائية :

ويمكن قياس ما يسمى بالمعامل المعياري للانحدار(Coefficient Standarized Regression) ويرمز إليه (بيتا BETA) الذي يتم الحصول عليه من خلال قياس جميع متغيرات المعادلة

بإنحرافات معيارية مساوية للواحد الصحيح. فتشير المعلمة (بيتا BETA) في هذه الحالة إلى عدد وحدات الانحراف المعياري الذي يتغير في المتغير التابع أي الدخل القومي(Y) نتيجة تغيير المتغير التوضيحي أي التجارة الخارجية (x1) بوحدة انحراف معياري واحدة. إذا كانت (بيتا BETA) مساوية (0.961) في العلاقة بين التجارة الخارجية والدخل القومي فإن هذا يعني أن الدخل القومي يزداد بمقدار(0.961) وحدة إنحراف معياري تكل زيادة بوحدة واحدة من الانحرافات المعيارية للتجارة الخارجية . ويتبين ان قيمة (R2) نسبة الانحراف من (Y) الموضحة من خلال المتغير(x).فإن 92% من الانحراف في الدخل القومي يتم توضيحه بالانحدار الخطي للتجارة الخارجية أو حوالي 91 % بعد تعديل معامل الارتباط هذا.

-السمة الثالثة من الناحية القياسية: وتظهر أن قيمة (F) المحتسبة (7.2 10) هي اكبر من (10) وهذا يعني أن نتائج النموذج القياسي مقبولة ومرضية ويمكن اعتمادها . وإن إختبار (t) المحتسبة (10.4)أكبر من (2) وهذا يعني أن المتغير(x1) أي للتجارة الخارجية معنوي.كما إن قيمة الأخطاء المعيارية (SE) منخفضة وهذا يؤكد معنوية النتائج.

3- فترة السبعينات (1970 – 1979) :

$$Y = 116.4 + 1.298X3$$

	T	F	SE	BETA	R^2	$A.R^2$	D.W
CON.	0.453	366.364	0.068	0.989	0.979	0.976	1.920
X3	19.141						

تفسيرالنتائج:

- السمة الأولى من الناحية المنطقية:

ويظهر من النتائج التي ظهرت عند دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية (x1)والدخل القومي(Yi)أن معلمة حد التقاطع في المعادلة (a) أنه يحمل إشارة موجبة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية كما إن معامل التجارة الخارجية ظهر موجب أيضا وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية أيضا

-السمة الثانية من الناحية الإحصائية :

ويمكن قياس ما يسمى بالمعامل المعياري للانحدار(Coefficient Standarized Regression)ويرمز إليه (بيتا BETA) الذي يتم الحصول عليه من خلال قياس جميع متغيرات المعادلة بأنحرافات معيارية مساوية للواحد الصحيح. فتشير المعلمة (بيتا BETA) في هذه الحالة إلى عدد وحدات الانحراف المعياري الذي يتغير في المتغير التابع أي الدخل القومي(Y) نتيجة تغيير المتغير التوضيحي أي التجارة الخارجية (x1) بوحدة انحراف معياري واحدة. إذا كانت (بيتا BETA)مساوية (0.989)في العلاقة بين التجارة الخارجية والدخل القومي فإن هذا يعني أن الدخل القومي يزداد بمقدار(0.989)وحدة إنحراف معياري تكل زيادة بوحدة واحدة من الانحرافات المعيارية للتجارة الخارجية . ويتبين ان قيمة (R2) نسبة الانحراف من (Y) الموضحة من خلال المتغير(x).فإن 98% من الانحراف في الدخل القومي يتم توضيحه بالانحدار الخطي للتجارة الخارجية أو حوالي 7 9 % بعد تعديل معامل الارتباط هذا.

-السمة الثالثة من الناحية القياسية:

وتظهر أن قيمة (F)المحتسبة(366.4)هي اكبر من (10) وهذا يعني أن نتائج النموذج القياسي مقبولة ومرضية ويمكن اعتمادها . وإن إختبار (t) المحتسبة (19.1)أكبر من (2) وهذا يعني أن المتغير(x1) أي للتجارة الخارجية معنوي.كما إن قيمة الأخطاء المعيارية (SE) منخفضة وهذا يؤكد معنوية النتائج.

4- فترة الثمانينات (1980 – 1989):

$$Yi = 13492.5 + 0.052X4$$

	T	F	SE	BETA	R^2	A.R^2	D.W
CON. X1	6.616 -0.147	0.021	0.353	-0.052	0.003	-0.122	0.805

تفسيرالنتائج:

-السمة الأولى من الناحية المنطقية:

ويظهر من النتائج التي ظهرت عند دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية (x1)والدخل القومي(Yi)أن معلمة حد التقاطع في المعادلة (a) أنه يحمل إشارة موجبة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية كما إن معامل التجارة الخارجية ظهر موجب أيضا وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية أيضا

- السمة الثانية والثالثة من الناحية الإحصائية والقياسية

لم تستطع المتغيرات التوضيحية أن تجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية في فترة الحرب العراقية-الايرانية في الثمانينيات .

5- فترة التسعينات (1990 – 2002) :

Yi = 528343.5 + 0.735X5

	t	F	SE	BETA	R^2	$A.R^2$	D.W
CON.	2.025	35.491	0.123	0.903	0.816	0.793	0.961
X1	5.957						

تفسيرالنتائج:

-السمة الأولى من الناحية المنطقية:

ويظهر من النتائج التي ظهرت عند دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية (x1)والدخل القومي(Yi)أن معلمة حد التقاطع في المعادلة (a) أنه يحمل إشارة موجبة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية كما إن معامل التجارة الخارجية ظهر موجب أيضا وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية أيضا

- السمة الثانية من الناحية الإحصائية :

ويمكن قياس ما يسمى بالمعامل المعياري للانحدار(Coefficient Standarized Regression)ويرمز إليه (بيتا BETA) الذي يتم الحصول عليه من خلال قياس جميع متغيرات المعادلة بأنحرافات معيارية مساوية للواحد الصحيح. فتشير المعلمة (بيتا BETA) في هذه الحالة إلى عدد وحدات الانحراف المعياري الذي يتغير في المتغير التابع أي الدخل القومي(Y) نتيجة تغيير المتغير التوضيحي أي التجارة الخارجية (x1) بوحدة انحراف معياري واحدة. إذا كانت (بيتا BETA)مساوية (0.903)في العلاقة بين التجارة الخارجية والدخل القومي فإن هذا يعني أن الدخل القومي يزداد بمقدار(0.903)وحدة إنحراف معياري تكل زيادة بوحدة واحدة من الانحرافات المعيارية للتجارة الخارجية . ويتبين ان قيمة (R2) نسبة الانحراف من (Y) الموضحة من خلال المتغير(x).فإن 82% من الانحراف في الدخل القومي يتم توضيحه بالانحدار الخطي للتجارة الخارجية أو حوالي 79 % بعد تعديل معامل الارتباط هذا.

- السمة الثالثة من الناحية القياسية:

وتظهر أن قيمة (F)المحتسبة (35.5)هي اكبر من (10) وهذا يعني أن نتائج النموذج القياسي مقبولة ومرضية ويمكن اعتمادها . وإن إختبار (t) المحتسبة (6.0)أكبر من (2) وهذا يعني أن المتغير(x1) أي للتجارة الخارجية معنوي.كما إن قيمة الأخطاء المعيارية (SE) منخفضة وهذا يؤكد معنوية النتائج.

6- الفترة (2000 – 2008) :

Yi = 30063209 + 1.569X6

	T	F	SE	BETA	R^2	$A.R^2$	D.W
CON.	1.616	1.618	1.233	0.433	0.188	0.072	0.564
X1	1.272						

تفسيرالنتائج:

-السمة الأولى من الناحية المنطقية:

ويظهر من النتائج التي ظهرت عند دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية (x1) والدخل القومي (Yi) أن معلمة حد التقاطع في المعادلة (a) أنه يحمل إشارة موجبة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية كما إن معامل التجارة الخارجية ظهر موجب أيضا وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية أيضا

- السمة الثانية والثالثة من الناحية الإحصائية والقياسية:

لم تستطع المتغيرات التوضيحية أن تجتاز الاختبارات الإحصائية والقياسية في فترة احتلال العراق.

7- الفترة كاملة (1950 – 2008) :

$$Yi = 2052970 + 2.867X7$$

	T	F	SE	BETA	R^2	$A.R^2$	D.W
CON. X1	0.954 7.937	62.997	0.361	0.725	0.525	0.517	0.966

تفسيرالنتائج:

-السمة الأولى من الناحية المنطقية:

ويظهر من النتائج التي ظهرت عند دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية (x1)والدخل القومي(Yi) أن معلمة حد التقاطع في المعادلة (a) أنه يحمل إشارة موجبة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية كما إن معامل التجارة الخارجية ظهر موجب أيضا وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية أيضا

- السمة الثانية من الناحية الإحصائية :

ويمكن قياس ما يسمى بالمعامل المعياري للانحدار(Coefficient Standarized Regression) ويرمز إليه (بيتا BETA) الذي يتم الحصول عليه من خلال قياس جميع متغيرات المعادلة بأنحرافات معيارية مساوية للواحد الصحيح. فتشير المعلمة (بيتا BETA) في هذه الحالة إلى عدد وحدات الانحراف المعياري الذي يتغير في المتغير التابع أي الدخل القومي(Y) نتيجة تغيير المتغير التوضيحي أي التجارة الخارجية (x1) بوحدة انحراف معياري واحدة. إذا كانت (بيتا BETA) مساوية (0.725)في العلاقة بين التجارة الخارجية والدخل القومي فإن هذا يعني أن الدخل القومي يزداد بمقدار(0.725) وحدة إنحراف معياري لكل زيادة بوحدة واحدة من الانحرافات المعيارية للتجارة الخارجية . ويتبين ان قيمة (R2) نسبة الانحراف من (Y) الموضحة من خلال المتغير(x).فإن 53% من الانحراف في الدخل القومي يتم توضيحه بالانحدار الخطي للتجارة الخارجية أو حوالي 51 % بعد تعديل معامل الارتباط هذا.

- السمة الثالثة من الناحية القياسية:

وتظهر أن قيمة (F)المحتسبة (63.0)هي اكبر من (10) وهذا يعني أن نتائج النموذج القياسي مقبولة ومرضية ويمكن اعتمادها . وإن إختبار (t) المحتسبة (8.0)أكبر من (2) وهذا يعني أن المتغير(x1) أي للتجارة الخارجية معنوي.كما إن قيمة الأخطاء المعيارية (SE) منخفضة وهذا يؤكد معنوية النتائج.

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

1-يلاحظ أن التجارة الخارجية والدخل القومي زادا زيادات مطردة منذ منتصف القرن الماضي ولحين حصول الحرب العراقية – الإيرانية ثم انخفضا خلال حرب الخليج ولكن بعد فتح الاستيراد بدون تحويل خارجي عام 1994 بدأت التجارة الخارجية والدخل القومي بالزيادة ثانية الى عام 2002 ثم انخفضا عام 2003 ثم استمرا بالزيادة الى عام 2008.

2-أن نسبة التجارة الخارجية من الدخل القومي كاهمية نسبية للتجارة الخارجية كانت متوازنة منذ منتصف القرن الماضي ثم زادت نسبيا لصالح التجارة الخارجية في السبعينات نتيجة تآميم النفط وتنشيط التجارة ثم انخفضت خلال الحرب العراقية –الإيرانية وحرب الخليج وبدأت بالزيادة عام 1998 نتيجة السماح بالاستيراد بدون تحويل خارجي واستمرت لحين عام 2002 بلغت في حين انخفضت عام 2003 إلى أن وصلت عام 2008 الى 34%.

3-إن درجة الانكشاف الاقتصادي العراقي على الاقتصاد الدولي نتيجة زيادة مبادلاته السلعية مع العالم الخارجي كانت معقولة ومقبولة منذ منتصف القرن الماضي ثم قلت نسبة الانكشاف الاقتصادي خلال التسعينات نتيجة الحصار الاقتصادي بينما زادت نسبة الانكشاف الاقتصادي نتيجة الاستيراد بدون تحويل خارجي منذ عام 1998لغاية عام 2002 وانخفضت بعد ذلك عام 2003 إلى عام 2008.

4-أما نسبة الصادرات ونسبة الاستيرادات من الدخل القومي أي الاهمية النسبية لهما: فقد كانتا متوازنتين ولو كانت لصالح الصادرات ثم بدأت بالانخفاض النسبي خلال الحرب العراقية – الإيرانية ولكن أثناء الحصار ولحين عام 1997 زادت نسبة الصادرات لغاية عام 2002 ثم انخفضت عام 2003 بشكل كبيرحتى عام 2008 ولكن نسبة الاستيرادات من الدخل القومي بقيت على نفس مستوياتها الى ان حدث الحصارولكن تحسنت النسبة بعد عام 1997بعد السماح للاستيراد بدون تحويل خارجي ولكنها تدهورت بعد عام 2003 .

5- ان للميزان التجاري العراقي مع النفط لا يظهر عجزا منذ منتصف القرن الماضي ولكن ظهر العجزبعد استمرارالحرب العراقية – الايرانية لستة سنوات اي عامي 1986 و1987 كما ظهر العجز في حصارالتسعينات لغاية سنة 1993 واختفى العجز في السنوات اللاحقة حتى السنوات 2004 و 2005 فقد ظهر عجز في الميزان التجاري وكذلك في 2007 ثم في سنة 2008.

6-أما الميزان التجاري بدون النفط فيظهر عجز دائم في جميع سنوات البحث وقد زاد العجز في الستينات والسبعينات وهذا العجز ناتج من اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع واحد وهو قطاع النفط وترك بقية القطاعات الاقتصادية متخلفة واستمر العجز في الثمانينات والتسعينات ولحد الان .

7- ولمعرفة آثر التجارة الخارجية على الدخل القومي بواسطة الانحدار الخطي البسيط فقد ظهر للتجارة الخارجية تأثيرا إيجابيا على الدخل القومي في النصف الاخير من القرن الماضي فيما عدى فترة الحرب العراقية –الايرانية كان سلبيا. وكذلك ظهر التاثير سلبيا للمدة 2003-2008 .

وقد كانت الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية ناجحة ومقبولة.

وعند اخذ الفترة كاملة فيظهر تاثير التجارة الخارجية ايجابيا على الدخل القومي وقد نجحت الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية كاملة. وبهذا يظهر في العراق ايضا تاثير التجارة الخارجية ايجابيا على الدخل القومي حسب فرضية البحث.

التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بمصادر الدخل القومي الأخرى وتنميتها وضرورة تنوعها .
2- ضرورة تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعية والصناعية والخدمية وعدم الاعتماد على القطاع النفطي فقط لتوفير الجزء الاكبرمن الاحتياجات الاستهلاكية وتقليل الاستيرادات .
3- من الضرورة الحد من استيراد السلع غير الضرورية وخاصة التي تنتج في العراق لحماية الصناعة والزراعة الوطنية وتحقيق توازن في الميزان التجاري وتقليل العجز فيه.
4- من الضروري تشجيع استيراد السلع التي تقوم بدعم وتطوير خطط التنمية وزيادة الإنتاج .
5- ضرورة دعم الصناعات الوطنية لزيادة الصادرات ومعالجة عجز الميزانية .
6- ضرورة حل مشكلة توفير الامن والاستقرار في العراق لإمكانية تحقيق التنمية .
7- ضرورة حل مشكلة الكهرباء بشكل ايجابي لإمكانية تطوير التنمية في القطر والاستفادة من توفير الطاقة الشمسية بكميات كبيرة وخاصة صيفا لزيادة الانتاج وزيادة التصدير او تقليل الاستيراد.
8- ضرورة الاستفادة الايجابية من المياه المتوفرة وعدم هدرها وزيادة الري بالرش والتنقيط لزيادة الإنتاج الزراعي وتقليل الاستيراد اوتصدير الفائض منه لعلاج عجز الميزانية .
9- ضرورة الاستفادة من المياه الجوفية في الري وخاصة في البادية الشمالية والجنوبية لزيادة الرقعة الزراعية وإمكانية تشغيل الأيدي العاملة وتصدير الكميات الفائضة من الإنتاج لعلاج العجز في الميزانية.

المصادر :

المصادر العربية:

1-الأمين د. عبد الوهاب – السياسة الاقتصادية الرامية الى التعويض عن الاستيراد وتشجيع الصادرات مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية جامعة بغداد – العدد الأول 1975 ص11 .
2- بكر , رعد – التجارة الخارجية وأثرها في التنمية الاقتصادية العربية – مجلة نداء الحرية – السنة الثانية العدد الثاني آذار 2009 ص67 .
3- التقرير الذي رفعته لجنة ليستر بيرسون الى البنك الدولي للأعمار والإنماء – ماذا يجري في العالم الغني والفقير – شركاء في التنمية ترجمة إبراهيم نافع – القاهرة 1971 ص 85 .
4- دومينيك سلفاتور –الاقتصاد الدولي – سلسلة شوم – دار ماكجروهيل للنشر – مطابع الأهرام التجارية 1984 ص 10, 28 .
5-زاكس , اجتاتس – التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية ترجمة محمد صبحي الأتربي دار المعارف بمصر 1969 ص71 .
6- سالم د. تقي عبد – تخطيط التجارة الخارجية مع إشارة خاصة إلى تخطيط تجارة العراق الخارجية – رسالة دكتوراه منشورة – الطبعة الأولى – دار الرسالة للطباعة بغداد 1979 ص 7 , 8 .
7- السيد علي د . عبد المنعم – مدخل في علم الاقتصاد – مبادئ الاقتصاد الكلي – الجزء الثاني - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الجامعة المستنصرية مطابع جامعة الموصل 1984 ص 207 , 213.
8-العطار د.عادل - دور التجارة الخارجية وضرورة تخطيطها في البلدان النامية – مجلة الاقتصاد العدد (215) آذار 1972 ص50 .
9-عيسى , شاكر موسى – التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في العراق – رسالة ماجستير منشورة مطبعة الزهراء بغداد 1973 ص 3 .
10 - عجمية د. محمد عبد العزيز و د. مدحت محمد العقاد – النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية بيروت 1979 .
11-كرم , افطوثيوس – اقتصاديات التخلف والتنمية والدراسات الاقتصادية منشورات مركز الإنماء العربي 1980 ص202 .
12-كنونة د. أمين رشيد – آراء نظرية في تاثير التجارة الخارجية على الدخل العام – مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية – جامعة بغداد العدد الأول – المجلد السادس 1978 الدار العربية للطباعة بغداد .
13-محمد نوري , برهان - تجارة العراق الخارجية في العصر البابلي القديم – مجلة النفط والتنمية – السنة السادسة – عدد خاص – ومزدوج 7, 8 نيسان ومايس بغداد 1981 ص 156, 163 .
14-المرسومي د . محمود – التجارة الخارجية للعراق حجمها واتجاهاتها 1970 – 1980 – مجلة الاقتصادي تموز 1982 العدد 1, 2 ص 183 .
15- النجار ,د. يحي غني و د . آمال شلاش – التنمية الاقتصادية (نظريات ومبادئ وسياسات) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مطبعة جامعة الموصل 1991 ص 457 .
16- وزارة التخطيط –الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعات الإحصائية السنوية لسنوات متعددة بغداد .

المصادر الانكليزية

17- H Chenery , L.A ., Strout – Foreign Assistance , and Economic Development , American Eco .Review spt . 1960 pp .s .g
18- H. R – Heller- International Trade , Theory & Emolrcal Evidence Cprintice hall of India New Delhi 1977 ch. - g .
19- E . Hecksher "The Elbet International Trade On the Distribution of Income " Reprinted in American Economic Association Readings in the Theory of International Trade the Blakistion co. Philadelphia 1949 pp. 272 – 300 . 18- B .Ohlin - Interregional trade Harvard University press Cambridge -1995 .
20- B .Ohlin - Interregional trade Harvard University press Cambridge -1995

الملاحق

ملحق جدول (1) التجارة الخارجية والدخل القومي والأهمية النسبية للتجارة الخارجية ونسبة الانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (1950 - 2008) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الدخل القومي	التجارة الخارجية	الأهمية النسبية للتجارة الخارجية %	نسبة الانكشاف الاقتصادي %
1950	237,0	158,0	73,2	46	31
1951	263,0	184,0	100,1	54	38
1952	296,1	217,0	145,5	67	49
1953	323,0	244,0	195,3	80	61
1954	374,4	284	221,0	78	59
1955	386,8	289	275,0	95	71
1956	428,9	335,0	277,0	83	65
1957	430,1	353,0	238,2	68	55
1958	484,7	374,0	299,6	80	62
1959	509,6	392,0	312,5	80	61
1960	565,5	437,1	355,0	81	63
1961	615,1	484,2	364,3	75	59
1962	658,4	526,5	370,8	70	56
1963	670,6	525,3	388,2	74	58
1964	761,2	595,2	443,8	75	58
1965	831,0	659,3	473,4	72	57
1966	888,2	705,5	507,2	72	57
1967	882,7	714,8	442,5	62	50
1968	989,7	782,9	511,1	65	52
1969	1039,0	826,8	525,4	64	51
1970	1202,4	905,4	582,4	94	48
1971	1396,9	1021,0	796,9	96	57
1972	1398,9	1111,0	684,8	94	49
1973	1598,6	1339,4	1228,3	92	77
1974	3522,6	2847,1	2854,5	99	81
1975	4105,1	3491,1	3282,5	98	80
1976	5381,7	4826,1	3470,4	98	65
1977	6008,5	5386,2	4517,1	99	75
1978	7225,4	6709,9	4798,7	98	66
1979	11652,8	10588,5	8136,6	99	70
1980	15794,6	15323,0	11955,3	98	76
1981	11350,3	10064,9	5418,6	54	48
1982	12980,4	10321,2	5939,9	58	46
1983	11882,8	10616,0	4982,9	47	42
1984	15410,0	12681,7	4908,0	39	32
1985	14783,8	12686,7	5316,1	42	36
1986	15361,0	11558,7	3900,4	34	25
1987	18583,0	14494,7	2285,5	16	12
1988	20556,0	17267,1	4966,3	29	24
1989	21821,0	17238,6	1964,0	11	9
1990	24391,0	19025,0	2208,3	12	9

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الدخل القومي	التجارة الخارجية	الأهمية النسبية للتجارة الخارجية %	نسبة الانكشاف الاقتصادي %
1991	23926,0	19140,8	199,1	1	1
1992	95348	40357	363,7	1	1
1993	124479	109252	5757,0	5	5
1994	616198	539297	54079,5	10	9
1995	1940994	1710658	254782,0	15	13
1996	2379254	2103581	578846,6	28	24
1997	2979505	2644974	283905,4	11	10
1998	3629037	3211167	4361614,2	136	120
1999	4391135	3888852	4154639,0	107	95
2000	4874160	4318186	6654736,2	145	137
2001	5361576	4727790	7643946,2	162	143
2002	5924542	5247290	5969886,0	114	101
2003	29585789	25728749	5775392	22	20
2004	53235359	41800135	11890048	28	22
2005	73533599	65798567	7586802*	12	10
2006	95587955	85431539	7773215 *	9	8
2007	111455814	100100817	5955318	6	5
2008	164388863	147641254	39780362	34	33

*أرقام تقديرية .

المصدر :وزارة التخطيط –الجهاز المركزي للإحصاء–المجموعات الإحصائية السنوية لسنوات متعددة– بغداد.

1– الأهمية النسبية= التجارة الخارجية/ الدخل القومي ×100

2– نسبة الانكشاف الاقتصادي= الصادرات+الإستيرادات /الناتج المحلي الإجمالي×100

3–التجارة الخارجية=الصادرات+الاستيرادات

ملحق جدول (2) يمثل الدخل القومي والصادرات والاستيرادات والأهمية النسبية لهما والميزان التجاري

(مليون دينار)

السنوات	الدخل القومي	مجموع الصادرات	مجموع الاستيرادات	الاهمية النسبية[1] للصادرات %	الاهمية النسبية للاستيرادات %	الميزان التجاري مع النفط	الميزان التجاري بدون النفط
1950	158	44	29,2	28	19	14,8	8,8-
1951	184	57,9	42,2	32	23	15,7	14,9-
1952	217	98,1	47,4	45	22	50,7	28,6-
1953	244	139,8	55,5	57	23	84,3	36,4-
1954	284	152,6	68,4	54	24	84.2	50,4-
1955	289	184,1	90,9	61	31	93,2	75-
1956	335	169,8	107,2	51	32	62,6	94-
1957	353	126,1	112,1	36	32	14	99,2-
1958	374	199,8	99,8	53	27	100	85,5-
1959	392	213,1	99,4	54	25	113,7	87,9-
1960	437,1	230,6	124,4	53	29	106,2	116,4-
1961	484,2	230,8	133,5	48	28	97,3	125,6-
1962	526,5	243,1	127,7	46	24	115,4	108,4-
1963	525,3	275,7	112,5	53	21	163,2	95,8-
1964	595,2	297,1	146,7	50	25	150,4	131,4-
1965	659,3	311,7	161,7	47	25	150	143,6-
1966	705,5	332,1	175,1	47	25	157	151,8-
1967	714,8	292,1	150,4	41	21	141,7	129,7-
1968	782,9	368	143,1	47	18	224,9	120,1-
1969	826,8	368,2	157,2	45	19	211	135,2-
1970	905,4	400,7	181,7	44	20	219	159,1-
1971	1021	549	247,9	54	24	301,1	225,1-
1972	1111	450,1	234,7	41	21	215,4	206,1-
1973	1339,4	958	270,3	72	20	687,7	237,8-
1974	2847,1	1971,1	883,4	69	27	1087,7	855,3-
1975	3491,1	1855,6	1426,9	53	41	428,7	1391,3-
1976	4826,1	2319,5	1150,9	48	24	1168,61	1104,4-
1977	5386,2	3113,9	1323,2	58	25	1790,7	1280,5-
1978	6709,9	3325,1	1473,6	50	22	1851,5	1410,7-
1979	10588,5	6397,7	1738,9	60	16	4658,8	1655,2-
1980	15323	7747,1	2208,1	51	14	5539	2086,1-
1981	10064,9	3084,8	2333,8	31	23	751	2317-
1982	10321,2	2997,5	2942,4	29	29	55,1	2926,9-
1983	10616	3081,6	1901,3	29	18	1180,3	1819,5-
1984	12681,7	2490,6	1958,4	20	15	532,2	1875,7-
1985	12686,7	3050,1	2266	24	18	784,1	2219,1-
1986	11558,7	1922,5	1977,2	17	17	54,7-	1950,7-

السنوات	الدخل القومي	مجموع الصادرات	مجموع الاستيرادات	الاهمية النسبية[2] للصادرات %	الاهمية النسبية للاستيرادات %	الميزان التجاري مع النفط	الميزان التجاري بدون النفط
1987	14494,7	1087,5	1198	8	8	-110,5	-1137,5
1988	17267,1	3113,6	1852,7	18	11	-1260,9	-1784,5
1989	17238,6	1747,6	216,4	10	1	-133,9	-133,9
1990	19025	705,7	1502,6	4	8	-796,9	-1380,7
1991	19140,8	69,1	130	0,4	1	-60,9	-90
1992	20357	170,5	193,2	0,4	1	-22,7	-148,2
1993	109252	1786,5	3970	2	4	-2183,5	-2305
1994	539297	40306,5	13773	8	3	26533,5	-4599
1995	1710658	214298	40484	13	2	173814	-5451
1996	2103581	423027,6	155819	20	7	267208,6	-27437
1997	26449744	2512256,4	326796	95	12	168546,4	-22626
1998	3211167	3931206,2	430408	122	13	3500798,2	-25997
1999	3888852	3551362,2	603277	91	16	2948085,2	-6334
2000	4318186	5127930,1	773407	136	18	5107922,2	-19925
2001	4727790	5841401	917738	142	19	5808450,2	-38857
2002	5247290	3836895,3	1084678	93	21	2752217,3	-1084614,7
2003	25728749	1127867,8	350911	4	0,1	776956,8	-350893,2
2004	41800135	2662666,2	9227398	6	22	-6564711,8	-9227361.8
2005	65398567	2547993.2	5038502	4	8	-2490508,8	-5038467,9
2006	85431539	4190241	3597215	5	4	593026	-3582974
2007	100100817	4172383,9	5736933875	4	6	57327614-91,1	-5518549990
2008	147641254	42671714,3	2589193903	3	18	254652218-8,7	-2588964188,7

المصدر: وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – المجموعات الإحصائية السنوية – لسنوات متعددة .

1- الأهمية النسبية للصادرات= الصادرات/ الدخل القومي X 100

2- الأهمية النسبية للإستيرادات = الإستيرادات/ الدخل القومي X100

3- الميزان التجاري مع النفط = مجموع الصادرات مع النفط – الاستيرادات

4- الميزان التجاري بدون النفط = الصادرات التقليدية– الاستيرادات